

الديوث الذي لا غير له فان اعرب قيل استعان على وزنه فقل  
بكسر الفاء **يا بلة** يقال رجل بلة بين البله والبلاهة  
وهو الذي غلبت عليه سلامة الصدر وقد بله بالكسر  
وتبله والمرأة بلها **يا موسي** من الوسوس بفتح الواو  
وهو حديث النفس او من الوسوس بفتح الواو وهو  
اسم الشيطان وقوله لا يميز جواب المذكور كله لانه  
صريح المكذب فلا يلحق به العار وحكي الهندواني انه يميز  
في زماننا في مثل قوله يا كلب يا حترير لانه يراد به الستم  
في عرفنا وقال **تمس الاية الحدى الاصح** عند كانه لا  
يعزر وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالغفيا  
والملوية يعزر لانه يعد سببا في حقه ويخفف الوجوه  
بذلك وان كان من العامة لا يعزر وهذا احسن ما قيل  
فيه ونقل الناطقي في الاحتجاج عن نوادر في يوسف رواية  
ابن سباعة فو قال يا حترير يا حمار عزرة ولو قال رجل  
صالح ذي مروءة يا فاسق يا لص يا مشرك يا كافيا رنديق  
عزرة ولو قال يا ابن القرطبان عزرة وكذا لو قال **يا ابن**  
**القرطبان** جيفة يا حنك يا سفيه كذا في الاحتجاج ولو  
قال ابن الحجام وابوه ليس بحمام او يا ابن الاسود وابوه  
ليس كذلك **وقال انت حمام** او وانت مقبض او يا شقي  
لانعزير فيه وفي فتاوى الولي لو قال يا انسى يا مستوق  
لا يجب عليه التعزير وكذا لو قال يا ساحر يا قمار يا حكمة

ثم قال

الاصح ان يعزير  
بما قاله  
الاصح ان يعزير

ثم قال هكذا ذكر في بعض المواضع وينظر والظاهر انه  
يجب وقال ايضا لو قال يا بليد يا قذر يجب التعزير في  
قوله يا قمار وقال الحاكم في الكافي ان قال يا يهودي او  
يا نصراني يا مجوسي او يا ابن اليهودي لا حد عليه ويعزر  
**وانظر التعزير تسعة وثلاثون سوطا** عنده وعند  
ابن يوسف تسعة وسبعون سوطا وعند خمسة وسبعون  
وعنده انه يقرب كل جنس الى جنسه فيقرب المسر والقبلة  
من حد الزنا والقذف لغير الحصن او الحصنة فغير الزنا  
من حد القذف صريحا وعنده انه يقف على قدر عظم الجرم  
وصفوه فابو يوسف اعتبره في الحد في الاحرام ثم نقص  
سوطا في رواية وهو القياس وهو قول زفر وخمسة  
في اخرى وهو ما تورع عن علي رضي الله عنه فقلده وبما فضل  
الراد في الحد وهو حد العبد في القذف وهو اربعون  
فنقصا منه سوطا وعند مالك الاحرام ويفرض الى الحاكم  
وعند الشافعي واحد في العبد تسعة عشر **واقله** اعاقل  
التعزير **ثلاثة** اي ثلاث جلدات وهكذا ذكر القدوري  
فكانه يرى ان ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل  
يختلف ذلك باختلاف الاشخاص فلا معنى لتقديره مع  
حصول القصور بدونه فيكون مفوضا الى الراد القاض  
بقيمه بقدر ما يترك المصلحة فيه على ما بين التفصيل فيه  
وعليه المشايخ رحمهم الله وهو قول الثلاثة **ومح حسبه**